حمادي صمود

علاقة اللّغة والفكر مبحث فلسفي قديم كَثُر فيه القول على مختلف المذاهب والألسنة ولّما يتّته لانْبنائه على قضايا ظنّية تتدافع فيها الادلة وتتكافأُ وجوهُ الاستدلال تكافؤَ المذاهب الفكرية والانتماءات الفلسفية .

وهو أيضا من المباحث المُشتركة تهمّ الفلاسفة والمفكرين وتهمّ اللغويين ، كلٌّ ينظر الى المسألة من زاوية اختصاصه ويرى في الامر رأيا متأثرا شديد التأثر بتلك الزاوية وذلك الاختصاص .

وليس من غرضنا هنا أن نعود الى المسألة في مُجْملها فدون ذلك جهودٌ عظيمة يتعذّر الإلمام بها ووجوهٌ من الصّنائع والملكات لم نكْتسبها ، ثم ما عسانا نضيف الى ما قالته العلماء فيها على وجْه الدهر ؟

وإنما غرضنا المساهمة في التنبيه الى دقّة المبحث وتداخل المسائل فيه وقِصَرِ نظر من يكتفى فى مناقشة المسألة بزاوية اختصاصه دون مراعاة ما يلزم من تضافر الاختصاصات وتكاتُف الخِبْرات ، وعلى كلّ فنحن اليوم على تمام اليقين بعدم كفاية النظر اللغوى مجردا عن الفلسفة والنظر الفلسفى مجردا عن اللغة ، وإن كنا سنبين أيضا الترابط العميق بين الزوجين حتى يستحيل الفصلُ بينهما .

ولقد لفت انتباهنا الى المسألة ردّ كتبه الفيلسوف الفرنسي جاك دريدا على مقال عالم اللغة المشهور آيميل بنفينست وعنوانه ، كما نترجمه عن الفرنسية ، « مقولات الفكر ومقولات اللسان » وقد نشره أول مرة سنة ١٩٥٨ ، ثم أعاد نشره ضمن كتابه المشهور « قضايا فى اللسانيات العامة »[١] .

وقد سمّى « دريدا » مقالَه ، كما نترجمه عن الفرنسية : « فى ملاحق الرباط : الفلسفة فى مواجهة اللسانيات » وقد نشره سنة ١٩٧١ فى مجلة « لغات » ، ثم أعاد نشره ضمن مؤَلَّفٍ له عُنوانه « هوامش الفلسفة »[٢] .

وفى لهجة صارمة ، عنيفة لا تخلو من السّخرية أحيانا يبين « دريدا » ضعْف كثير من مواقف بنفينست وقيامها على خواء لقلة زادِ الرجل من الفلسفة فخلْخل ذلك شيئا فى داخلنا نحن الذين قرأنا هذا المقال أيام الطلب وأعجبنا غاية الإعجاب به وحفظنا محتواه على ظهر قلب تقريبا ولم يَدر بخلدنا ، لاكتفائنا بوجهة نظر لسانية ، عجلى ربَّما ، أنَّه يمكن لأي كان الطعن فى إقرار هذا اللساني أن مقولات أرسطو الشهيرة ليست مقولات مطلقة كلية وإنما هى مقولات انبنت على مقتضيات اللسان اليونانى وأتى فى مقاله من البراهين بما أذعنا له إذعانا وعقدنا الفكر عليه وإذا بدريدا يُحاسب الرجل حسابا عسيرا ويُشير الى أنه تورط فى قضايا ليست له كل الادوات الضرورية لمُواجهتها .

فردّنا هذا النقاش ، فى مسألة العلاقة بين مقولات أرسطو ولسان يونان ، الى قضايا أعمّ تهم علاقة اللغة بالفكر كنا وقفنا على بعضها فى كتاب الحروف لأبي نصر الفارابى[٣] ولتكتمل النظرة ويتم الغرض استدعينا مراجع أخرى من أهمها كتاب المغربى طه عبدالرحمان وعنوانه ، كما نترجمه عن الفرنسية : « اللغة والفلسفة : محاولة فى أبنية الانطولوجى اللغوية » ، وقد نشره سنة ١٩٧٩ وهو فى الاصل أطروحة ناقشها صاحبها سنة ١٩٧٢[٤] ، فأحببنا أن نعود الى المسألة فى ثلاثة أقسام : قسم أول نكتفى فيه باستعراض ما حصل لنا من رد « دريدا » على « بنفينست » وقسم ثان نحاول فيه أن نقيّم الكيفية التى استعادت بها الثقافة العربية النقاش فى الموضوع . وفى قسم ثالث نعود الى مسألة تأثير اللسان فى بناء الانظمة الفكرية بناء على نص من نصوص الفارابى .

١ ـ ما يعيبه « دريدا » على « بنفينست »

من أبرز ما يعيبه عليه وأقربه تناولا عدم إلمامه بالقضية إلماما تاريخيا كافيا ، حتى ظن أنه أول من أثار المسألة فى حين أن الكثير من المفكرين ممن سبقوه وعاصروه اعتنوا بها وانتبهوا الى وجوه الفساد التى وقع فيها أرسطو عند بنائه

« المقولات » أو « قاطيغورياس » ، ومن أشهر المواقف موقف الفيلسوف الالماني « كانط » في كتابه « نقد العقل الخالص » ، فلقد كان شديدا على أرسطو ميّالا الى إبراز تهافت البناء الذي أرساه على أسس سريعة ، في رأيه ، ومما كان يؤاخذه به :

ـ عدم اهتدائه ، في وضع المقولات ، بمبدأ مضبوط ونظرية محكمة .

ـ وأنه كان يستصفي مقولاته كيف جاء واتفق من غير تروّ مما جعله يضبطها في عشرة بينما هي في رأي كانط أكثر من ذلك .

ولا غرابة أن يتهم « كانط » الذي كان متعلقا الى حد الهيام ببناء نسقه الصارم أرسطو بـ « الطراوة » التجريبية[٥] .

ولعلّ أكمل محاولة ظهرت في القرن الماضي هي محاولة الالماني « تريد يلنبورغ » (Tredelenburg) في كتابه عن تاريخ المقولات وقد نشره سنة ١٨٤٦ ، وأصبح من المراجع المُهمة التي يعتمدها الدارسون في مسألة صلة المقولات بأوضاع اللغة اليونانية[٦] .

ولم ينقطع النقاش في المسألة ، فلقد اتهم الفيلسوف « برنشفيك » في كتابه « عمر الفكر » المنشور عام ١٩٣٩ أرسطو بالخلط إذ عَدَّ من عالم الفكر ما هو في الاصل من عالم الخطاب[٧] .

ولقد عرفت الفترة القريبة من « ايميل بنفينست » اهتماما كبيرا بالمسألة وتعددت المواقف والآراء المتفقة على صلة المقولات بأوضاع اللغة اليونانية أو عائلة اللغات الهندوأوروبية .

ومن أبرز تلك المواقف وأكثرها عمقا وأوسعها فهما للمشروع الارسطي موقف « كاسيرر » (Cassirer) في مقال له معروف عنوانه « تأثير اللغة في تطور الافكار في علوم الطبيعة» وقد نشرت الترجمة الفرنسية لهذا المقال الذي كتب أصلا بالالمانية في مجلة « علم النفس » سنة ١٩٤٦ وقد ضمّنه الافكار الآتية :

ـ اتفاق الناس ، منذ القديم ، على صلة المقولات الدائرة على « الموجود » بمقولات اللغة والنحو .

ـ إن المقولات جاءت لتقول « الموجود » وتحدده بما هو قابل للانكشاف والتحليل من ذاته لذاته فى أشكال الخطاب المختلفة .

ـ إن كل قول محمول يستدعى مقولا فيه موضوعا .

ـ إن مقولة « الموجود » هى رأس نظرية المقولات جملة ، وقد عرّف أرسطو هذا الموجود (Ousia) تعريفا أُنْطولوجيا ولُغويا فى الآن نفسه ، لذلك يبدو الالتحام فى نظريته بين الاشياء والكلمات التحاما جوهريا ضروريا لا حدثا عرضيا[٨] .

ويعيب عليه فى استعماله المفاهيم والمصطلحات تغييب ذاكرتها وطمس الحاصل المعرفى والتاريخى الراسب فى باطنها ، وعدم نقدها نقدا كافيا ، فتبدو فى الظاهر خالصة منزّهة عن كل إشكال بينما هى صرة الإشكال وقطب رحاه ، وقد تصل المسألة الى حدود التناقض المثير من ذلك أن اللغة تتوصل لعقل الفلسفة وضرب الاسيجة حولها بمفاهيم مشتقة من الفلسفة ذاتها ، كل ما فى الامر أن مستعملها لا يعي مأتاها أو هو لا ينقده بما فيه الكفاية ، وأبرز نموذج لذلك مفهوم « النظام » ، فنظام اللغة وإن وضعناه فى مواجهة نظام المنطق أو نظام المقولات وعقَدنا الاستدلال على أن هاته من تلك أي أن تكون الانظمة المنطقية أنظمة لغوية « ما كان يكون (المفهوم) خارج تاريخ الميتافيزيقا باعتبارها نظرية ونظاما » ، كذلك الشأن فى تصورات ومفاهيم يجريها اللسانى دون أن يضع بشأنها الاسئلة الاساسية كقولهم : « حقيقة اللسان » (Réalité de la langue) ، فما هى حقيقة اللسان ؟ وما وجه الإخبار عنها ؟

أما المسألة الاساسية التى يناقشه فيها فتبدأ مع طرح « دريدا » لسُؤال يردنا الى أصل الإشكال الذى طرحته الفلسفة عبر كل مراحلها : فمع الإقرار بأن الفكر لا يمكن التقاطه إلا بكفالة الشكل اللغوى فهل فى وسعنا أن نعترف للمعنى بطبائع خاصة لا دخْل للعبارة اللغوية فيها ؟

طبعا لم يكن هم « دريدا » استحضار جملة الاجوبة أو اقتراح جواب وإنما كان يهمه رصد التناقضات الواقعة فى نص « بنفينست » وهو يشرّع وصاية اللغة على الفكر ، وأول ما التقطه وقوعه فى إسار الثنائى التقابلى لغة / فكر ، ولو بصفة وقتية ، ولم يَصُن الرجل عن الوقوع فى التناقض وعيُه بضرورة الانطلاق من الفرق للتقليل من شأنه ولرد ما كان يُعتقد أنه من خصائص الفكر الى البنية اللغوية ، وإذ كان « بنفينست » يكتفى بالزاوية اللغوية فقد فاته أن يطرح الاسئلة التى كان يجب طرحها ، فهو لم يكلف نفسه ، مثلا ، طيلة التحليل ، عناء السؤال عن أصل الفصل وعما جعل عدم التطابق بين اللغة والفكر ممكنا تاريخيا ، فمع التسليم جدلا بأن الفكر من اللغة وإليها فما هى الخصائص الماثلة فى بنيتها التى جعلت الفجوة ممكنة والثنائية قائمة ونصبتها فارقا بين الطرفين : اللغة / الفكر ؟

وعند هذا الحد يؤكد « دريدا » وقوع « بنفينست » دون فهم المشروع الأرسطى لغياب البعد الفلسفى عن تناوُل المسألة ، فرغم حديثه المُتكرر عن مقولات العقل ومقولات اللغة ، لم يتساءل عن « مقولة المقولات » أو أمّ المقولات أو المقولة المشتركة أو المقولة العامة التى تمثل نقطة الوصل والفصل فى هذه القضية .

ويرى « دريدا » أن مفهوم « مقولة المقولات » أصبح حاضرا حضورا مطردا فى النقطة التى أصبحت عندها المقابلة بين اللغة والفكر مستحيلة ، ولعلها أساس المشروع الارسطى ونقطة ثِقَله ، فمن غير أن يردّ الفكر الى اللغة كما فعل « بنفينست » قد وصل بمشروعه الفلسفى الى أقصاه ، الى تُخوم هذا الجذر المشترك بين اللغة والفكر وهذا الموقع أو هذه النقطة هى « الموجود » أو « الهو » (L'etre) .

لذلك كانت مقولات أرسطو ، وهذا مرسوم فى أصل مشروعه ، مقولات لغة ومقولات فكر ، مقولات لغة من جهة أنها محددة باعتبارها جوابا عن السؤال المتعلق بالكيفية التى بها الموجود يُقال أو كيفية قول الوجود : كيف نقول الما هُو بما هُو هُو ، أما السؤال عن الكيفية التى هى بها هو فتلك قضية الفكر ،

وليس الفكر معنى زائد على علاقته بالهو ، وعلى حقيقة الهو كما هو كائن وبما هو مَقُول ، ويشير « دريدا » بإلحاح الى أن أرسطو وقت كان يضع المقولات ، وهى طالع فكره المنطقى وعلم العلوم عنده ، كان يحاول الاجابة عن سؤال لا يقبل حيث تم وضعه الفصل بين اللغة والفكر ، والمقولة متى تعمقنا حكمها ووضعها ليست إلا طريقة من الطرق يقول بها « الموجود » أو « الهو » ذاته ويعبر عن نفسه أي انها لا تعدو أن تكون فى الاصل طريقة تفتح اللغة على خارج اللغة ، فالموجود فى اللغة بمثابة ما يفتحها على ما ليس هى ، أي أن الهو يضعُها بالضرورة خارج حدود ما يُعتبر من داخلها ، فردّ مقولات الفكر الى مقولات اللغة طموحٌ مبالغٌ فيه .

هكذا يتأكد أن لا مجال لاستعمال مفهوم المقولة منقطعا عن تاريخه ، وليس من اليسير المقابلة بين مقولات اللغة ومقولات الفكر كما لو أن فكرة المقولة ، بصفة عامة ، ومقولة اللغة ، بصفة خاصة ، شيء طبيعى أو كالطبيعى بينما الاجدى هو التساؤل عن مأتاها ، وليس من المعقول أن يتعامل باحث مع نص المقولات وكأنه لا رابط بينه وبين تاريخ الفكر الارسطى والإرث الارسطى ، وانه من الخطأ الاعتقاد بقابلية النص الفلسفى للقراءة المباشرة الآنية ، فتحليل نص فلسفى تحليلا علميا عمل معقد ، مرهق لا يستقيم بدون أعمال تاريخية وفيلولوجية دقيقة ، وعليه فلابد من قراءة نص « بنفينست » بكثير الحذر لما فيه من وجوه النقص وانحباس النظر ، فيكفى ان نلتفت الى قضية من القضايا التى يفخر بها علماء اللغة وهى « اعتباطية العلامة » حتى نؤكد ما نقول ، إن التأكيد على هذه الاعتباطية شيءٌ أقرته الفلسفة ونادت به لتؤسس اللغة باعتبارها حدثا عَرَضيا خارجيا بالقياس الى جوهرية الفكر ، أي لتؤسس العلامة تبعا للفكرة وخادمةً لها .

على أن نقد طريقة « بنفينست » فى تناول هذه المسألة لا يقصد منه « دريدا » بيان انعتاق الفلسفة من إسار اللغة ولكنه نداء ملح لإعادة النظر فى مفهوم « الضرورات اللغوية » وهو مفهوم كثير الانتشار(٩).

٢ ـ صدى المسألة فى الثقافة العربية

غرضنا من وضع هذا الباب الإشارة الى مسألة تشغل بالَنا من سنين ، وهى محاولة فهم طرق تعامل أهل الاختصاص عندنا مع ما يروج فى اختصاصهم بلغات اخرى ، ولقد لاحظنا أننا كثيرا ما لا نتجاوز فى استعادة علوم غيرنا حدا أدنى بل اننا نقع دون ذلك الحد فنَبْتَسِرُ المسائل ونختزل الاشكال ولا نحيط بما تقتضيه المعرفة علما ، فتبقى ثقافتنا عاجزة عن تخطى الهوة الفاصلة بيننا وبين غيرنا ولا شك أنها فجوة تكبُر يوما بعد يوم .

وسنَبْنى كلامنا فى المسألة بناء تطبيقيا معتمدين فى ذلك التأليف المذكور فى أول المقال وهو من أهم المؤلفات المُنجزة عندنا فى قضية الحال ، كتَبه صاحبه بالفرنسية وقدمة للنقاش فى جامعة فرنسية ، وللكتاب ، عنوانا وأبواباً وفصولاً ، بالمبحث صلةٌ حميمةٌ ، فالأبواب الثلاثة من القسم الاول ، والباب الاول من القسم الثانى فى القضية رأسا ، بل من عناوين الفصول ما هو فى نظرية المقولات عند أرسطو[١٠] وفى الاسس اللغوية لنظرية المقولات[١١] والرابط فى الجُملة الاسمية[١٢] ونقل فعل الوجود «etre» الى الفلسفة [١٣] والرابط عند أرسطو[١٤] ، وقد أحال الباحث فى تحرير مسألة المقولات عند أرسطو وأسسِها اللغوية إحالاتٍ سريعةً على بعض المصادر والمراجع ، فلقد أحال من المصادر على كتابي أرسطو « قاطيغُورياس » و « أناليطيقا الثانى » ، أما المراجع فاكتفى منها بالإشارة الى مقال « بنفينست » المذكور ومقال لباحث أسمه « واين » (H.Wein) عنوانُه ، كما نترجمه عن الفرنسية ، « المقولات واللغة » وهو منشور بمجلة يعرفها المختصون فى الفلسفة اسمها مترجما « الميتازفيقيا والاخلاق » (عدد ٣٣ ، سنة ١٩٦٠) ، وأشار الى كتاب « تريدلنبورغ » المذكور وأحال إحالة سريعة على « كانط » فى نقد العقل الخالص .

وعدا هذا لا نجد ذكرا لكثير من الاعمال المهمة فى القضية مما أشار « دريدا » الى بعضه فى مقالِهِ ولا نجد ذكرا لهذا المقال نفسه ، وطبعا ليس من المعقول أن

نأخُذ على باحث نسيانه مقالا فى موضوع اختصاصه ولا حتى عن جملة من المقالات ، وقد يكون قرب زمن نشر المقال من فترة انتهاء العمل سببا من الاسباب المانعة من إيراده ، ونحن نعرف فى الاعمال الاكاديمية أن الباحثين يُضطرون فى وقت من الاوقات ، الى وضع حد لطموح القراءة ومزيد الاطلاع ، إذاً لسنا نعيب على صاحب التأليف السكوت عن مقال من المقالات المعدودة فى الموضوع بل إننا نصون النفس عن عيب العُلماء والباحثين لان من تعقب عيبا وجده وإنما نريد بالمناسبة أن نشير الى قضية حضارية هامة تحكم صلتنا بالآخر وتتحكم فى مصير البحث والمعرفة عندنا هى أن الغفلة عن النقاش المهم والسكوت عن النصوص اللافتة ينجر عنه بقاءُ البحث فى القضايا التى تتناولها دون المعلومات التى تتوفر لغيرنا ، بكثير ، فليس فى مؤلف صاحبنا شيء مما دار فى بعض حلقات النقاش وصدَرَ فى مقالات أو كتب ، بل إن النتيجة التى ختم بها مبحثه لم تعتدَّ حتى بما أحاط به « بنفينست » بحثه من ضُروب الحذر فى تقليب الفكرة وتقليبها على وجوهها لتجنب المزالق .

يقول الباحث فى خاتمة الفصل الاول من القسم الثانى ما ترجمته :

« بإمكاننا أن نقول فى الخاتمة إن المقولات ليست لا منطقية ولا انطولوجية ، إنها ببساطة لغوية ومن ثم كان لكل لغة مقولات خاصة بواسطتها تُحلل الموجود وتعبر عن الفكر »[١٥] .

لا شك أن فى الخاتمة مبالغاتٍ لا يمكن أن يتبناها أكبر المتعصبين للغة على الفكر القائلين بأن كل شيء له إنما هو منها لأن هؤلاء أنفسهم يدافعون عن كليات تشترك فيها الالسنة ، فلا موْضِع للقول بأن لكل لغة مقولاتٍ خاصةً بها على هذا الإطلاق ، ثم إن هذه الخاتمة تحجب كثيرا من القضايا المهمة مما أثاره الفلاسفة عند مناقشتهم طريقة أرسطو فى وضع المقولات ، حين بينوا التداخل المغروس فى صُلب المشروع الارسطى بين طموحها الإفلات من سلطة اللغة ، باعتبارها مقولات عامة مطلقة لا تخضع لمقتضيات اللسان ، وبين تأثير اللغة اليونانية فى تحديدها وصياغتها ، ولقد تعمق « دريدا » هذه المسائل كلَّها وجمع

فى مقاله الذى حاولنا عرض أهم ما فيه بين العرض التاريخى الدقيق والمنزع الفكرى الخالص الذى يُحاول عَوْداً على بدء ، أن يَرُد المقولات الى تاريخيتها وأن يربطها بنظام الفكر الارسطى ومشروعه فى دفع الثنائى : لغة / فكر الى منطقة يُصبح الفصل فيها بينهما مستحيلا ، إن خاتمة الباحث تختصر الطريق لكنه اختصار مُضر يضيّع علينا فرصة الإطلاع على الجانب الفكرى الحي من النقاش ، ولذلك كان السكوت عن بعض المراجع أمرا محرجا لأنه يُقصينا كقراء عن دائرة النقاش المبنى على تراكم معرفى هائل افتتحه فى العصور الحديثة « كانط » وتواصل مع أسماء لامعة استدعى « دريدا » عددا منها ليَظْهر بها على أطروحات « بنفينست » ثم إنه نص يُطمئن الآخر لأنه يكشف له بلغته مرتبتنا الدنيا فى المعرفة فيُجيزُنا ويعقد بنواصينا الالقاب .

زِدْ على ذلك أنه كان بين يدي الباحث نصوص عربية مهمة لو غاص فيها لساعدته على تعميق النقاش فى الموضوع وإدراك السبيل التى سلكها الفلاسفة المسلمون الى طرح القضية ، فلقد كان يكون من المفيد مثلا التعمق فى « كتاب الحروف » ومحاولة فِهم العلاقة بين العنوان الذى اختاره له صاحبه وبين كوْنِه كتابا فى الميتافيزيقا أساسا يفتتح بحديث مطول عن المقولات ولكن فيه كذلك مسائل لغوية / فلسفية كمسائل نشأة اللغة وأنواع المُخاطبات وما إليها مما كان يسمح بتوسيع دائرة النقاش من مسألة المقولات الى علاقة الفكر باللغة جملة .

٣ ـ تأثير اللسان فى بناء الانظمة الفكرية

بناء على ما تقدم نريد أن نخْلُص الى المرتبة الثالثة من حديثنا بتوسيع زاوية النظر من مسألة المقولات الى مسألة اللغة والفكر مُلحين على السؤال الذى سبق أن رأينا « دريدا » يطرحه وهو التفكير فى الاسباب التى جعلت تصور القدماء على الاقل يقوم على الفصل بين اللغة والفكر والتأكيد على أسبقية هذا على تلك وإن كنا عند النظر نراهم ، عن وعى أو عن غير وعى ، يتصورون قضاياهم من خلال بنية اللغة التى يتكلمون وهم يؤسسون لقضايا العقول وأبنية المعانى .

وفى هذا الصدد أيضا نعتمد نصا من نصوص التراث اللغوى تتخذه منطلقا لإبداء الرأى هذه المسألة ، والنص لأبى نصر الفارابى من كتاب الحروف :

يقول : « فإن كانت فِطَرُ تلك الامة على اعتدال وكانت أمة مائلة الى الذكاء والعلم طلبوا بفطرهم من غير أن يتعمدوا فى تلك الالفاظ التى تُجعل دالة على المعانى محاكاة المعانى وأن يجعلوها أقرب شبها بالمعانى والموجود ، ونهضت أنفسهم بفطرها لأن تتحرى فى تلك الالفاظ أن تنتظم بحسب انتظام المعانى على أكثر ما تتأتَّى لها فى الالفاظ ، فيُجتهد فى أن تُعرب أحوالها الشبه من أحوال المعانى ، فإن لم يفعل ذلك من اتفق منهم فعل ذلك مدبر و أمورهم فى الفاظهم التى يشرعونها .

فيبين منذ أول الامر أن هاهنا محسوسات مدركة بالحس وأن فيها أشياء متشابهة وأشياء متباينة ، وأن المحسوسات المتباينة إنما تتشابه فى معنى واحد معقول تشترك فيه وذلك يكون مشتركا لجميع ما تشابه ويُعقل فى كل واحد منها ما يُعقل فى الآخر ويسمى هذا المعقول المحمول على كثير « الكُلِّي » و « المعنى العام » وأما المحسوس نفسه ، فكل معنى كان واحدا ولم يكن صفة مشتركة لأشياء كثيرة (. . .) فيسمى الاشخاص والأعيان (. . .) فالألفاظ إذن بعضها ألفاظ دالة على أجناس وأنواع وبالجملة الكليات ، ومنها دالة على الاعيان والاشخاص (. . .) وكما أن فى المعانى معانى تبقى واحدة بعينها تتبدل عليها أعراض تتعاقب عليها كذلك تجعل فى الالفاظ حروفاً راتبة وحروفاً كأنها أعراض متبدلة على لفظ واحد بعينه كل حرف يتبدل لعَرَضٍ يتبدل ، فإذا كان المعنى الواحد يثبُت وتتبدل عليه أعراض متعاقبة ، جُعلت العبارة بلفظ واحد يثبت ويتبدل عليها حرف حرف ، وكل حرف منها دال على تغيير تغيير ، وإذا كانت المعانى متشابهة بعَرَض أو حالٍ ما تشترك فيها ، جُعلت العبارة عنها بألفاظ متشابهة الاشكال ومتشابهة بالاواخر والاوائل ، وجعلت أواخرها كلَّها أو أوائلها حرفا واحدا فجُعل دالا على ذلك العرض ، وهكذا يُطلب النظام فى الالفاظ تحريا لأن تكون العبارة عن معانٍ بألفاظٍ شبيهةٍ بتلك المعانى .

هذا نص مقتطع من نص معروف فى كتاب الحروف يمثل فصله الحادى والعشرين فى ترتيب طبعة محسن مهدي[١٦] وعنوانُه « أصل لغة الامة واكتمالها » .

فى النص قضايا عديدة تهمنا منها اثنتان مترابطتان أُولاَهُمَا الإقرار الصريح بأن المعنى سابق اللفظ فى الوجود وأن المعانى قائمة فى نظام تأتى الالفاظ بعد ذلك فتُحاكيه وتطلُب أن تُشبهه وتنتظم بحسب انتظامه .

والثّبْت الاصطلاحى الجارى فى النص أبرز دليل على ما نقول :

* « طلبوا محاكاة المعانى »
* « وأن يجعلوها أقرب شبها بالمعانى والموجود »
* « يُجتهد فى أن تُعرب أحوالها الشبه من أحوال المعانى »

فالمحاكاة والشبه ، وهما من مجال اصطلاحى واحد فى المُدوّنة الأرسطية ، يقتضيان وجودا سابقا لشىء نُحاكى صورته ونُوقِعُ الشبه منه .

وقبل التطرق الى المسألة التى من أجلها أوردْنا النص نُشير الى صعوبة قراءة النصوص الفلسفية منفصلة عن النظام الفكرى الذى يؤسسها ، مما يجعل كل اقتطاع منها مهددا بالوقوع فى الخطأ وسوء التقدير والتسرع فى الحكم لِمَا قد يبدو على تلك النصوص المقتطفة من وجوه التناقض وعدم الاتفاق .

مثاله فى نصنا :

(١) التقابل الواضح ، فى بنية الفقرة ، بين الافعال السالفة الذكر من نوع : طلبوا ، جعلوا ، تحدوا ، اجتهدوا ، وبيْن الإقرار بأن ذلك يتم بالفطرة دون تعمُّدٍ ، فالفرق بين السعي والطموح والمحاولة من جهة ، والاتفاق و«دون تعمد» من جهة ثانية ، هو كالفرق بين الفعل يأتيه فاعله عن وعى ومعرفة والفعل يأتيه كيف جاء واتفق ، أو هو كالفرق ، إن صحت المقايسة ، بين العلم الضرورى المتقرر فى النفس والاستدلال المحتاج الى البرهان والدليل ، ولا يمكن إذن فهم هذا التناقض ورفعُه إلا اذا ربطنا هذا المُعجم بقضايا أخرى

فى النص وفى الكتاب فى مقدمتها قضية نشأة اللغة فى الاصل لأن ما قرره فى هذه الفقرة مطابق من جهة البناء والتصور لِمَا كان قرره فى الفقرة العشرين بعد المائة (١٢٠)[١٧] حيث تعرض الى كيفية حدوث حروف الامة وألفاظها بأن أكد أن ذلك يتم اتفاقا أولا لـ « رفع » احتمال القصد والارادة ليتأكد مبدأ العفوية الطبيعية »[١٨] .

لكنه وهو يفكر فى نظام اللغة وهو مكتمل أمامه راتب على مختلف القضايا مُحيط بسائر الاقْيِسَة فيه كل أنواع المُخاطبات التى تحتاجها الخاصة والعامة وبه وقع التعبير عن شتى العلوم والصنائع ، لابد والحال ما ذكرنا من أن يسند بالاتفاق بالتدبير إذ بدونه قد يتعطل توسع اللغة وينحبس انتظامها ، فكما أن

اللغة تنشأ عن اتفاق وتدبير تكون محاكاة المعانى اتفاقا وبدون قصد مشروطة « بأن تكون فطر تلك الامة على اعتدال وكانت أمة مائلة الى الذكاء والعلم » وتكون ، ما لم يتوفر الشرط ، عن تدبير وروية ، وهذه الطريقة فى تحديد النشأة وطلب النظام تدل بوضوح على أن طرح هذه القضايا هو محض تصور ونهج فى بناء القضايا لا يستند الى وقائع مادية لذلك قال بعض العلماء « إنه مبحث لا طائل من ورائه » وإنما يستند الى بنية المفكر فيه ذاتها وتصور تاريخها انطلاقا من وضعها آن التفكير فيها ، كما يستند الى النظام الفكرى والتصور الفلسفى الذى يدرس من خلاله القضية فيردها الى عالم وينحت تاريخها من تصوراته ، وهو نظام محكوم بدوره بقضاياها وأمثلتها .

وبالإمكان الخروج بهذا التناقض من النص فى مقارنة عناصره المكونة الى خارج النص بالنظر فى المواقف التى عبر عنها الفارابى فى مختلف كتبه فى مسألة المحاكاة المطروحة فى نصنا ، فإنك واجِدٌ لديه من النصوص ما يؤكد فكرة انتظام الالفاظ بحسب انتظام المعانى يُقلبها على مختلف الوجوه ويجرى فى العبارة عنها مجارى متشابهة تكاد الفقرة فى سياق من السياقات تكون نقلا لفقرة من سياق آخر .

فإضافة الى ما هو مدون فى كتاب الحروف فى القضية وقد اقتطعنا منه الشاهد السابق نجده يقول فى شرح العبارة :

« إن كل لفظة وآلة فينبغى أن تكون محاكية للمعنى المدلول عليه ومعرفة بطبعها لذات ذلك الشيء أو لعرض يكون للمدلول عليه خاصة» وفى نفس السياق يقول :

« كذلك اللفظ الدال لما كان آلة للقوة الناطقة فينبغى أن تكون نفس صيغتها صيغة تُعرف المدلول عليه وانما يكون ذلك بأن يحاكيها » ولكنه فى الصفحة الموالية للصفحة المأخوذ منها الشاهدان السابقان يقول متحدثا عن الالفاظ إنها « ليست تحاكى شيئا من المعانى أصلا ولا عرضا من أعراضه » .

فكيف نقرأ هذه النصوص ؟

أول ما يَلفت الانتباه عدم اكتراث الدارسين برفع الالتباس عن هذه القضايا التى تبدو متناقضة مُحيرة ، وتكبر الحيرة خاصة فى ذِهن من لا يعرف هذه النصوص معرفة جيدة ولا علم له بالاصول النظرية التى تنبنى عليها أوْ ليس من أهل الاختصاص بحيث يضع الاشياء مواضعها ويعرف اختلاف التعاريف وطرق إجراء العبارة واستعمال المُصطلح .

فالمسدّى ، وتأليفه فى الفكر اللسانى العربى معروف يورد هذه النصوص ، وعنه اخذناها ، متقاربة « النصان الأولان بين صفحتى ٨٠ ـ ٨١ والنص الثالث ص ١٠٧ » ولا يتوقف عند المسألة ولا يشرح للقارىء ما اذا كان الفارابى يتحدث عن نفس النمط من « المُحاكاة » أم اذا كانت المُحاكاة فى اللفظ شيئا وهى فى العبارة والتأليف شيئا آخر ، وما الفرق بين اللغة مفردات راتبة على معانٍ واللغة عندما تصبح أحكاما ومقتضيات بالضمّ والتَّأليفِ .

هذه قضايا مهمة لابد من مواجهتها حتى تستقيم الأمور وندفع التناقضات

وضروب الحَرَج النَّظرى المتأتية من صُعوبة تجويد النّسق الفكرى الى حد يكون فيه قادرا على تمثّل مختلف القضايا ، أما أن تخضع النصوص لغرضنا فى البحث فنثبت الشيء فى باب ونثبت ما ينقضُه فى باب آخر فأمر لا يُعين من لم تثْبت قدمُهم لاسّيما إن كانت النصوص المتباينة لنفس المؤلف كما بيّنا .

ليس ما ذكرنا بين نصنا الأول وهذا الحد إلا هوامش على مسْألتنا الأساسية التى من أجلها استدعينا النّص .

الواضح ان الفارابى يرتب المسائل ترتيبا مُطْلقا ويبحث فى قضايا كليةٍ تتناول علاقة اللغة ، بما هى مؤسسة عامة بالفكر باعتباره جوهراً مقسوماً بين الناس وفى منطوق النص بنْيَةٌ للمعانى سابقة فى التصور قائمة فى النفس جُمَلُها وتفاصيلُها منتظمةٌ انتظاما مُحْكما تَجْرى على مراتب متصاعدة أولها المحسوس المدرك بالحس وآخرها المعقول الذى ليس الى العبارة عنه سبيلٌ ، ثم تأتى اللغة تاليةً تحاكى تلك البنية ويجْتهد مستعملوها فى الاقتراب بنظامها من نظام المعانى وإن كان أمراً يصعُب ومطلبا يَعِزّ للفارق القائم بين المعنى من جِهة أنه جَوهرٌ وأصل والعلامة اللغوية من جهة أنها حدثٌ عارضٌ ونظام طارىءٌ لا يستطيع أن يطمح إلى أكثر من « المحاكاة » مع ما يقتضى ذلك من تدنى المُحاكِي قياسا على المحاكَى . فكما أن اللغة لا تُطابق المعانى وإلا كانت هى ، كذلك لا يستطيع نظامها أن يكون نظامها . لذلك لا يبلغ بهم الاجتهاد والحرص أكثر من « أن تُعرب أحوالها الشبه من أحوال المعانى » ولا يمكن للألفاظ أن تنتظم بحسب انتظام المعانى إلا « على أكثر ما تتأتى لها فى الألفاظ » .

على أن انتظام الألفاظ بحسب المعانى وإن لم يجْتزْ مرحلة الحكاية والشّبه والاقتراب من الأصل انتظام مطرد . فلكل لَبِنَةٍ من نظام المعانى لبنةٌ تشبهها بل تتشبه بها فى نظام اللغة . فكما أن من المعانى ما هو كلّى عام تسمى الأجناس والأنواع وخاص يسمى الأعيان والأشخاص فكذلك اللفظ منه ما يشير الى الجنس ومنه ما يشير الى العَيْنِ وإذْ بيْن المعانى تفاضلٌ فى العموم والخصوص

فكذلك بين الألفاظ نفس التفاضل ، وتقابل المعانى المتباينة ألفاظٌ متباينة . أما المشتركة فى الجوْهر المختلفة فى الأعراض ففى اللغة مثلها . وهكذا يشتق الفارابى نظاما من نظام ويصرف « منطق الشبه » تصريفا مطردا بدون أدنى حرج منهجى أو معرفى للإقناع بأن نظام اللغة فى كل مكوناته حتى فى المُشْتَرك والمُشَكّك والمترادِف والمُتَضادّ نظام مشتق وحكاية لصُورة فى الأصل هى صورةُ المعانى القائمة فى الذهن .

لكن كيف تسنى تصوّر تلك البنية وهل فى الإمكان بناؤها بغير اللغة المعبّرة عنها ؟ هل تستطيع رسم صورة المَحْكى بدون صورةِ الحَاكى وهل بالإمكان بناء نظام المعانى هذا البناء الذى ارتاح له الفارابى خارج كَفَالة اللغة ؟

إنه من الصعب الإقرار للمعنى بوجود مستقل عن العلامة التى تُقيم هيئته « وقد تبنيه أصلا » ومن المستبعد افْتراض وضع يفكر فيه الإنسان ويبنى مثله وانساقه بدون أداة ، وليس ما يمنع من اعتبار كل ما ورد فى النص صدى لمقتضيات النظام النظرى الذى ينخرط فيه الفارابى وبموجبه قلب طرفى المعادلة فنزل المشتق منزلة الأصل والأصلى منزلة المشتق . وهذا باب من أبواب النقاش المهمة يردنا الى الرؤى والتصورات التى ينظر منها المفكر الى الوجود والموجود ، وعلى أساسها يبنى صورة الكون ووضع الأشياء فيه . ولسنا هنا فى مجال استعراض مشروع الفارابى الفلسفى ، وهو عمل لا مَناص منه لفهم أطروحاته اللغوية وعلاقة المعنى باللفظ عنده وإنما نريد أن نلفت نظر قارىء النص المقترح إلى أن الفارابى إنما يبنى نظام المعانى على مقاس نظام اللغة وهو يُوهمنا بالعكس بل ان فى النص من الحجج ما لا يدع مجالا للشك فى أنه متأثر باللسان العربى فمن الواضح الجلي أن مرجع الفقرة الأخيرة من النص الاشتقاق المتحكم فى تصاريف هذا اللسان ، فـ « المعانى التى تبقى بعينها تتبدل عليها أعراض تتعاقب عليها » وتقابلها فى الألفاظ « حروف راتبة وحروف كأنها أعراض متبدلَة على لفظ واحد بعينه كل حرف يتبدل لعرض يتبدل » هى ناتج عمليات اشتقاقية يمكن أن تشير ، فى العربية ، إما إلى الصّيغ الأصلية وما يعرض لها من وجوه

الزيادة لمعانٍ عرضية . فتكون الصيغة الأصل فى مقابل المعانى التى تبقى واحدة ويكون ما يعتورها من صروف الزيادة بمثابة الأعراض المتبدلة كقولنا :

كَتَبَ
وكَاتِبٌ
وتَكَاتَبَ
واسْتَكْتَبَ

فيكون المعنى الاصلى الذي لا يتغير موجودا في الاصل كَتَبَ ومعناه القيام بما يدل عليه الفعل ، وتكون معاني عرضية متبدلة ليست مغروسة في اصل الفعل وإنما تنشأ مع مقتضيات التعبير وظروف ممارسة الفِعل .

وإما تُشير الى نوع من الاشتقاق معروفٍ في العربية وهو الذي يقوم على معنى اصلي تؤديه حروف راتبة قارة ومعنى زائد عرضي تؤديه حروف متبدلة قولنا :

فلق
فَلح
فِلح
. . . . . .

وقولنا :

فرع
فرق
فرج
. . . .

يقتضي أن بين كل مجموعة من الافعال معنى مشتركا تعبر عنه الالفاظ المشتركة وهي « الفاء » و« اللاّم » في المجموعة الاولى و « الفاء » و« الرّاء » في المجموعة الثانية وبين كل فعلٍ فعْل من كل مجموعة فارقٌ معنويٌ عرضيٌ عبرت عنه الحروف المتبدلة في آخر الكلمات ، بل إن من اللّغويين من يرى بين المجموعتين صلةً ولهذا الغرض أوردناهما ، تقوم على الاشتراك في فاء الفِعْل فيكون الحرف

الواحد احيانا عمدة معنى قار ثابت بينما تتبدّل الاعراض بعين الفعل ولامه ، ويمكن أن نتوسع في الامثلة ونأتي لكل عنصر من عناصر الفقرة بشاهدٍ لتأكيد الصّلة بين تفكير الفارابي واللسان العربي ، ولا ينْفي ذلك ما قد يقوم في بعض الالسنة غير الاشتقاقية من ظواهر تُشبه ما في الالسنة الاشتقاقية لكننا نستبعد أن تجتمع فيها وجوُه الاشتقاق الموجودة في هذه كلُّها مما يؤكد ما ذهبنا إليه .

ومن غير أن نتوسع في قضايا المؤْتلف بين اللغات والمختلف فإنه بإمكاننا ان نؤكد بناءً على نصٍ مثل نصنا أن تَوهم العام وهو خاص وبالاستتباع وهم الوجود السابق المْبَني على الوجود اللاحق أمورٌ تردّنا الى أصْل السؤال : هل في وِسْعنا أن نعترف للمعنى بطبائع خاصة لا دخل للعبارة اللغوية فيها أم ان كل المُثُل والأنساق الفكرية والتصوّرات التي يبنيها الإنسان يشتقّها من اللغة حتى أن ما لم تَجْرِ العبارة عنه لا دليلَ على وجودِه ؟

إن هذا السؤال هو بؤرةُ الإشْكال وهو القوّة الدافعةُ لكلّ حركاتِ الفِكر القديمة والحديثة ومدار مختلف الاجوبة المقترحة لأنه يفْتَح على سُؤال آخر مُرْبِك مُفْعَمٍ بالحَيْرة تُؤسس طريقةُ الإجابة عنه التّحولاتِ الكبرى في تاريخ الإنسان وتاريخ الافكار ، ومحصّل هذا السؤال ما يلي :

هل أن للأشياء وجودا سابقا عن وجود اللغة وبالتالي يكون وضع اللغة وضعا طارئا تالياً وتكون وظيفتُها الكشف عن هذا الوجود والإحاطة به وإماطة اللّثام عنه ببيانه أم أن اللغة تبني الوجود بحيث لا شكل غير شكلها ولا إمكان لأن يكون خارجها وعليه تكون وظيفتها الخلْقُ والاكتشاف وإنشاءُ ما تقوله انشاءً ؟

تؤكد الاجوبة عن هذا السؤال استقرار الثنائية في تفكير الإنسان وثبات فكرة التعاقب في الظهور الى العصور الحديثة إلا أنه تعاقبٌ مرسومٌ في التلازم والتزامُنِ وضرورة التّرابط بين اللغة والفكر ، وهذا يعني أننا إزاء تقابل وتناقض يُؤسس الوجود ويحْكُم تاريخيّتَه : فهناك انفصال من جهة القول بأسبقيَّة المُسمَى وهناك اتصال من جهة القَوْل بضرورة الاسْم شرطا لوجود المُسمى .

عاش الانسان على فكرة ان الوجود مغروس في صُلب التناقض وبقي أزمنة طويلة يتحرك بين قطبي اللغة / الفكر يقترب من أحدهما بقدر ما يبتعد عن الآخر لكنه قل أن وضِع أحد القُطبين مَوْضع السؤال إلا في العصور الحديثة مع بروز نظريات جديدة في علوم اللغة ومناهج درسها وتوسيع دائرة الدليل الى مختلف العلامات وظهرت فلسفات وتيارات ادبية وفكرية ترى في الوجود رأياً يختلف عن الفلسفات القديمة فهي قليلة الاحتفال بمقولة « الجوهر » تعتقد في ان وجود الشيء من وجود غيره وأن معناه من جملة العلاقات التي يبنيها معه في نطاق نظام نهتم به اهتماما آنيا لا تاريخيا زمنيا وقال أصحاب هذه المذاهب أن لا وجود لذات إلا العلامة مفرغة من كل حِمْلها التاريخي مقطوعةً عن ذاكرتها تتأسى في اليُتْم والوحشة ولا تبنى إلا وجودها خارج كل وجودٍ غيرها وظهرت علوم بدأت تعوض بشكل اساسي بعض أجزاء الإنسان العاقلة. فالإنسان يقطع الآن فترة يزهد فيها الناس شيئا فشيئا في الذاكرة « الفزيولوجية » لحساب الذاكرة الآلية التي تتمتع بقدرات في الخزن والاستدعاء لم تدر بخلده .

إن في كل هذه التطورات وغيرها الموجود في أدبيات الحداثة كثيرة ، ما يبشر بتحولات عميقة في تاريخ الفكر الانساني وبميلاد منطق جديد ومقولة « للوجود » تختلف عما أَلِفَه الانسان وعاش عليه ردحا من الدهر .

ومن معاني الحداثة العميقة ، من وجهة نظرنا ، هذا التحول العميق في تطور الوجود ومحاولة الخروج من دائرة « اللّوغوس » الارسطي هذه المنطقة اللّزِجة الآسرة التي لم يستطع الانسان الخروج عن سُلطتها وتَسلطها .

ولذلك فمع اقتناعنا بالكثير مما جاء في نقد « دريدا » لطريقة « بنفينست » في رد مقولات الفكر الى اللسان اليوناني ومحاولته تدخل ، في رأينا ، في بيان سلطان اللغة على الفلسفة فإن للمسألة وجها آخر ليس في ردنا الى المشروع الارسطي ومحاولة فهمه في سياق تاريخ الميتافيزيقا وإنما في النظر الى المحاولات الحديثة في فرقعة الثنائي وتهديم « الوجود » الذي بنتْه الفلسفة الأرسطية .

الهوامش

(١) Problemes de Linguistique generale, Ed. Galimard, Paris, 1966.

وعنوان المقال المشار إليه وهو بين الصفحات : ١/٦٣ - ٨٧ .

«Categories de pensee et categories de langue«.

(٢) Marges de la philosophie, ed, Minuit, 1972.

وعنوان الفصل المشار إليه هو : «Le supplement de Copule : La philosophie devant la linguistique». وهو بين الصفحات ٢٠٩ و٢٤٦ .

ولابد أن نشكر الأستاذ الصديق علي الشنوفي أستاذ الفلسفة بالجامعة التونسية لإشارته علينا بهذا المقال ومدنا بالمؤلف المذكور .

(٣) تحقيق محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت ١٩٦٩ .

(٤) Langage et philosophie : essai sur les structures linguistiques de L'ontologie. Publications de la faculte des lettres et des sciences humaines. Rabat, 1972.

(٥) انظر تفصيل ذلك في كتاب دريدا المذكور ص ٢٢٢ - ٢٢٣ وانظر خاصة الإحالة رقم ١ ، ص ٢٢٣ .

(٦) جاء عنوان الكتاب بالالمانية : Geschichte der Kategorieniehre وقد قرأنا عنه بالفرنسية في كتاب دريدا المذكور ، ص ٢٢٤ ، وكذلك إليه إشارة في كتاب عبدالرحمن طه ، ص ٤٢ .

(٧) الترجمة المقترحة ترجمة تقريبية وعنوان الكتاب بالفرنسية : Les Ages de L'intelligence ، يقول « دريدا » ص ٢٢٤ متحدثا عن موقف هذا الفيلسوف : (Il) accusait Aristote de prendre «L'univers du discours» pour .l'univers de la raison».

(٨) انظر الترجمة الفرنسية : L'influence du laugage sur le développement de la pensée dans les sciences de la nature, in, journal de Psychologie, 1946, P.192.

وقد اهتدينا الى المقال بفضل إشارة دريدا في كتابه ص ٢٣٥ ، كما يشير في نفس الحيز الى موقف الفيلسوف « روجيى » (Rougies) في مقالة له عنوانها ، كما نترجمه ، « مشاكل مصطنعة يثيرها منطق أرسطو ويروم ايجاد حل لها » .

(Pseudo-problemes soulevés et résolus par la logique d'Arsitote)

وقد نشرها ضمن أعمال المؤتمر العلمي العالمي ، باريس ، ١٩٣٥ وردّ فيها خاصة على « هنري برقسون » الذي يعتبر « ميتافيزيقا أرسطو ميتافيزيقا » العقل البشري العفوية » فصوب رأيه بأن قال : « يكون أقرب للحقيقة أن نقول إنها ميتافيزيقا اللغات الهندية الاوروبية العفوية أو هي ميتافيزيقا اللسان اليوناني على وجه الخصوص » .

(٩) نترجم بها المقابل الفرنسي **contrainte linguistique** وهو مفهوم صعب الترجمة لأن معناه رهين سياقه .

(١٠) انظر : عبدالرحمن طه : **Langage et philosophie...** ، ص ٣٩ .

(١١) الكتاب المذكور ، ص ٤٠ .

(١٢) نفسه ، ص ١٧ ، والرابط هنا يشير الى ما هو موجود في كثير من اللغات غير موجود في اللغة العربية ويسمى في المصطلح الفرنسي : **copule** وهي فعل الوجود **(etre)** .

وفي الفصل الخامس عشر من الباب الاول من كتاب الحروف للفارابي ، إشارات مهمة الى المسألة وحديث مطول عن قضية الرباط وطريقة مختلف اللغات في التعبير عنه أو استعارته من لغات أخرى لانه ضرورة لا مناص منها ، يقول في نص مهم : « ثم في سائر الالسنة ـ مثل الفارسية والسريانية والسفدية ـ لفظة يستعملونها في الدلالة على الاشياء كلها لا يخصون بها شيئا دون شيء ويستعملونها في رباط الخبر بالمُخْبَر عنه ، وهو الذي يربط المحمول بالموضوع ارتباطا بالإطلاق من غير ذكر زمان (. . .) وهي بالفارسية « هست » وفي اليونانية « استين » وفي السفدية « استى » وفي سائر الالسنة ألفاظ أُخر مكان هذه (. . .) وليس في العربية منذ أول وضعها لفظة تقوم مقام « هست » في الفارسية ولا مقام «استين» في اليونانية ولا مقام نظائر هَاتَيْنِ اللفظتين في سائر الالسنة ، وهذه يحتاج اليها ضرورة في العلوم النظرية وفي صناعة المنطق ، فلما انتقلت الفلسفة الى العرب واحتاجت الفلاسفة الذين يتكلمون بالعربية ويجعلون عبارتهم عن الفلسفة وفي المنطق بلسان العرب (. . .) فبعضهم . . . »

انظر ص ١١١ ـ ١١٢ .

(١٣) ص ١٨ .

(١٤) ص ٢١ وما بعدها .

(١٥) ص ٤٨ .

(١٦) كتاب الحروف ، ص ١٣٨ ـ ١٤٠ .

(١٧) الكتاب السابق ، ص ١٣٧ .

(١٨) انظر تفاصيل هذه المسألة عند ، عبدالسلام المسدّي ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ط ١ ، الدار العربية للكتاب ، تونس ١٩٧٩ ، ص ٨٠ .